الأمم المتحدة

A/63/267

الجمعية العامة

Distr.: General
12 August 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون

البند ٥٠ (ب) من جدول الأعمال*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: السلع الأساسية

الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية

مذكرة الأمين العام**

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة، بناء على طلبها في قرارها ١٩٠/٦١ هذا، التقرير المتعلق بالاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية، وهو التقرير الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

* A/63/150.

** تأخر تقديم هذا التقرير لمدة أسبوع لتضمينه معلومات عن تطورات أسواق السلع الأساسية حتى نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٠٨.

080908 080908 08-45789 (A)

الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية

تقرير أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

موجز

بدأت أسعار السلع الأساسية تتجه نحو التزايد منذ عام ٢٠٠٢، على نطاق واسع، وقد تسارع ذلك الاتجاه على مدى الثمانية عشر شهرا الماضية في جميع الفئات الرئيسية للسلع الأساسية. وفي حين أن هذه الزيادات في أسعار السلع الأساسية قد حسَّنت احتمالات النمو والتنمية في البلدان المنتجة للسلع الأساسية فإن الزيادات الكبيرة في أسعار الوقود والغذاء تثير القلق مما يمكن أن يترتب عليها من آثار بالنسبة للنمو الاقتصادي العالمي والجهود الرامية إلى تخفيف حدة الفقر.

والتجارة في السلع الأساسية لها أهمية حيوية بالنسبة للبلدان المصدرة والبلدان المستوردة على حد سواء. فعدد كبير من البلدان النامية، وخاصة أفقرها يعتمد على صادرات السلع الأساسية الأولية. وهذه الصادرات لها أهمية بالغة بالنسبة لمستويات التوظيف والدخل، كما أنها تُعتبر مصدرا رئيسيا لإيرادات الحكومات وتمثل حصة كبيرة من مواردها التي يستعان بها في تمويل التنمية. ومن ناحية أخرى فإن البلدان المستوردة بحاجة إلى أن تكون قادرة على أن تحصل، بطريقة يمكن التنبؤ بها وتحمل تكلفتها، على إمدادات المواد الخام من أجل إدامة، وتغذية، النمو الصناعي وتلبية الاحتياجات الاستهلاكية لسكانها. وثمة أمور أخرى لها أيضا أهميتها بالنسبة للبلدان المستوردة والبلدان المصدرة منها بوجه خاص الأمن الغذائي وأمن الطاقة. وأخيرا فإن الاضطراب الذي شهدته مؤخرا أسواق السلع الأساسية أبرز المصلحة المشتركة لجميع البلدان في ضمان ألا تصبح أسواق السلع الأساسية مصدرا لعدم استقرار الاقتصاد الكلي وللاضطراب الاجتماعي والسياسي على مستوى العالم.

وعلى الرغم من التقدم الذي أُحرز في تضييق فجوة الخلافات في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية على مدى فترة الثمانية عشر شهرا الأخيرة، بوسائل من بينها تنظيم سلسلة من الاجتماعات ''الوزارية المصغرة'' عُقد أحدها في تموز/يوليه ٢٠٠٨، لم يتمكن أعضاء منظمة التجارة العالمية من التوصل إلى اتفاق بشأن المضي قدما في خطة الإصلاح الزراعي. وفي الوقت نفسه فإن ارتفاع أسعار السلع الزراعية ينال من الأساس المنطقي الذي استنادا إليه يُمنح المزارعون قدر كبير من الإعانات الزراعية والحماية.

وقد نظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في دورته الثانية عشرة (الأونكتاد الثاني عشر) في إشكالية السلع الأساسية بصورة شاملة، ووافق على إجراء لمعالجة المشكلات الرئيسية المعاصرة التي تواجهها التجارة والتنمية والمرتبطة باقتصاد السلع الأساسية. ويتضمن هذا التقرير موجزا للنتائج النهائية التي توصل إليها المؤتمر بشأن المسائل المتصلة بالسلع الأساسية.

وأخيرا فإن الإجراءات التي تهدف إلى معالجة أزمة الغذاء العالمية التي نجمت عن الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية قد حقَّقت تقدما. واستنادا إلى ما تم التوصل إليها في المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي الذي عُقد في روما في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وضعت فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية (المكونة من رؤساء الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، ومؤسسات ''بريتون وودز''، والكيانات المختصة في الأمانة العامة للأمم المتحدة، والتي يرأسها الأمين العام) في تموز/يوليه ٢٠٠٨ إطار عمل شامل لمعالجة أزمة الغذاء العالمية بطريقة متماسكة ومنسَّقة.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٥

ثانيا – التطورات التي شهدتها أسواق السلع الأساسية ٥

ألف – تطور الأسعار ٥

باء – أسباب زيادة الأسعار ١٠

جيم – الأثر على البلدان النامية ١٢

ثالثا – الاقتصاد السلعي العالمي: الحقائق المستمرة، والمسائل المستمدة، وآفاق التجارة في الأجل الطويل ١٦

ألف – استمرار الاعتماد على السلع الأساسية ١٦

باء – فخ اعتماد البلدان المنخفضة الدخل على السلع الأساسية ١٧

جيم – العوامل الهيكلية والعامة التي تؤثر على وقع إنتاج وتجارة السلع الأساسية على التنمية وجهود تخفيف حدة الفقر ١٨

دال – بعض المسائل المستجدة في السياسات المتصلة بالسلع الأساسية ١٩

هاء – آفاق التجارة في الأجل الطويل: الطلب الجديد على السلع الأساسية ٢٢

رابعا – التطورات التي أسهمت في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٠/٦١ ..... ٢٦

خامسا – الاستنتاجات ٣٢

أولا – مقدمة

١ – أُعد هذا التقرير استجابة لما ورد في الفقرة ٢١ من قرار الجمعية العامة ١٩٠/٦١ التي طُلب فيها إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار وعن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية.

ثانيا – التطورات التي شهدتها أسواق السلع الأساسية

ألف – تطور الأسعار

٢ – في أعقاب الانخفاض الحاد الذي شهدته الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠، استمر اتجاه أسعار السلع الأساسية الدولية في التصاعد منذ عام ٢٠٠٢. فقد بلغت الأرقام القياسية لأسعار السلع الأساسية خلاف الوقود التي حددّها الأونكتاد أعلى مستوى لها بالقيمة الحالية للدولار منذ عام ١٩٦٠ (انظر الشكل ١)، حيث أنها زادت بنسبة ١٠٠ في المائة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧ وبنسبة ٧١ في المائة في فترة الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٨ مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠٠٧.

الشكل ١

الأرقام القياسية لأسعار نفقات السلع الأساسية الرئيسية: كانون الثاني/يناير ١٩٦٠ – كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ (٢٠٠٠ = ١٠٠)

(بدولارات الولايات المتحدة)

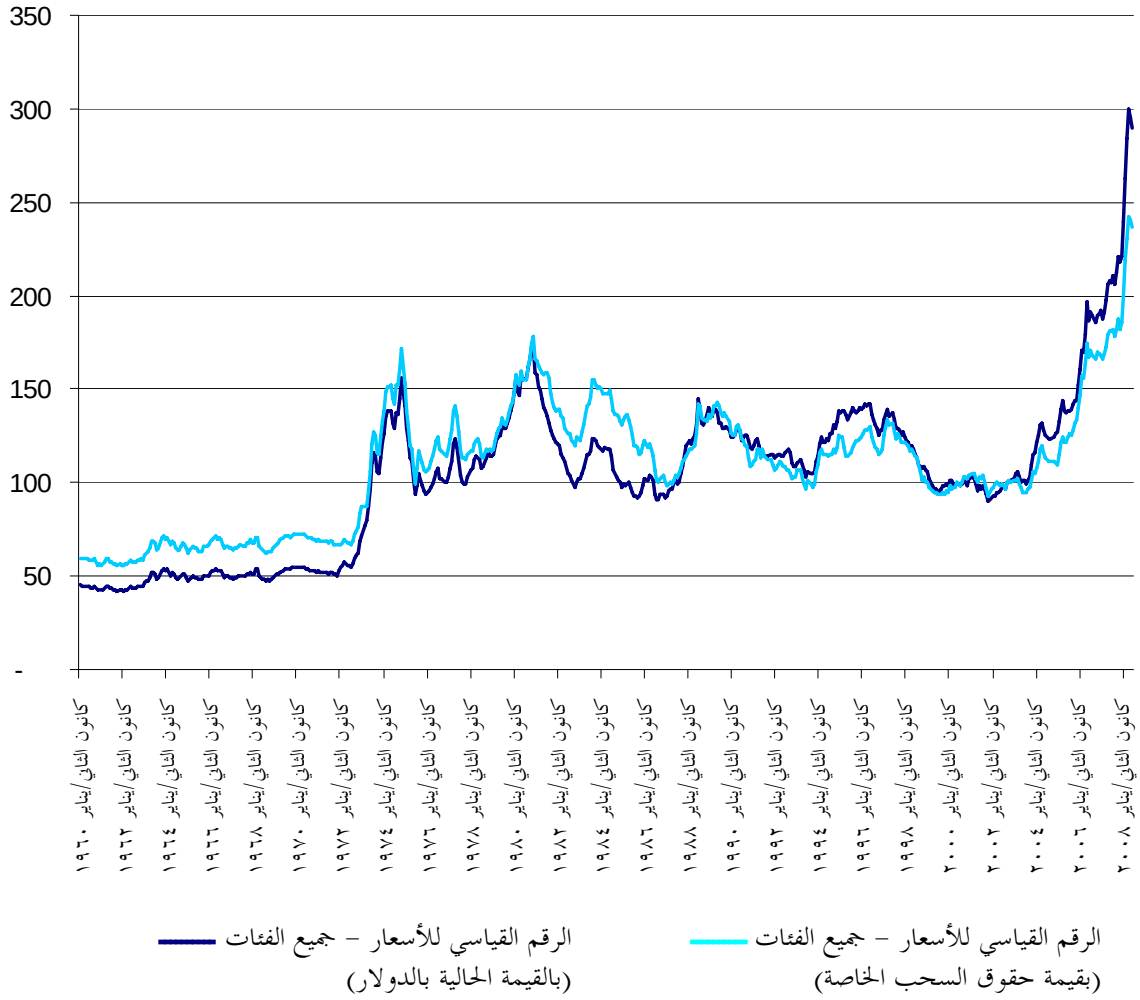

٣ – ونتجت الزيادة في الأسعار على نطاق واسع عن الارتفاع الكبير في أسعار الفلزات والمعادن التي زادت، في مجملها، بنسبة ٢٢٦ في المائة منذ عام ٢٠٠٢ (انظر الجدول ١). والمعادن غير الحديدية كانت في المقدمة، وخاصة الرصاص والنيكل اللذين زادت أسعارهما بنسبة تزيد عن ٤٠٠ في المائة. وزادت أسعار النحاس وخام التنجستن والزنك بنسبة تزيد عن ٣٠٠ في المائة، وزادت، أيضا، أسعار القصدير بنسبة تزيد عن ٢٠٠ في المائة. وسجلت أسعار المعادن الأخرى زيادة مستمرة، وخاصة خام الحديد،

حيث بلغت نسبة الزيادة ١٨٥ في المائة، والألومنيوم نسبة ٩٥ في المائة، وأحجار الفوسفات نسبة ٧٦ في المائة. وزادت أسعار غالبية المعادن، بخلاف الألومنيوم، إلى مستويات لم تصل إليها من قبل. ومع أن معدل الزيادة في أسعار المعادن قد تباطأ بشدة في عام ٢٠٠٧ وانخفضت أسعار بعض المعادن بالفعل في فترة الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٨ – مثلا، النيكل (-٢٧ في المائة) والزنك (-٣٠ في المائة) واصلت أسعار غالبية المعادن ارتفاعها في النصف الأول من عام ٢٠٠٨، ولا تزال جميعها (بخلاف الألومنيوم) أعلى من المستويات التاريخية التي بلغتها في دورات الأسعار السابقة.

٤ – وحدثت أيضا زيادة حادة في سعر النفط – من مستوى شهري متوسطه ٢٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة للبرميل في عام ٢٠٠٢ إلى ١٠٨ دولارات في المتوسط للبرميل في النصف الأول من عام ٢٠٠٨. وفي الواقع، بلغ سعر برميل النفط ١٤٧ دولارا من دولارات الولايات المتحدة في تموز/يوليه ٢٠٠٨ وذلك على الرغم من أنه انخفض بعد ذلك. وحتى عندما بلغ سعر برميل النفط ١٢٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة كان هذا السعر يزيد بنسبة ٤٠٠ في المائة مقارنة بمتوسطه الشهري في عام ٢٠٠٢.

٥ – وفيما يتعلق بالسلع الأساسية الزراعية، حدثت زيادة ملحوظة على امتداد الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ في أسعار المواد الخام الزراعية – أساسا المطاط – بنسبة ١٩٩ في المائة، وجذوع الأشجار الاستوائية بنسبة ٦٤ في المائة، والقطن بنسبة ٣٧ في المائة. غير أن أسعار الصلال والجلود شهدت انخفاضا (-١٢ في المائة) على امتداد تلك الفترة. وقد شهد النصف الأولى من عام ٢٠٠٨ ارتفاعا مستمرا في أسعار المواد الخام الزراعية (زيادة بنسبة ٤٤ في المائة عن مستويات عام ٢٠٠٧)، مع زيادة أسعار المطاط بنسبة ٢٧ في المائة والقطن بنسبة ٢٠ في المائة.

الجدول ١

الأسعار العالمية للسلع الأساسية الأولية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ وعام ٢٠٠٨ (النصف الأول) (التغير كنسبة مئوية عن السنوات السابقة)

فئة السلعة الأساسية	٢٠٠٢-٢٠٠٧[أ]	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨ (النصف الأول)[ب]
جميع السلع الأساسية (فيما عدا النفط الخام)	١١٠	٤٣	١٤	٧١
الأغذية	٦٢	٢٤	١٣	٨٤
المشروبات المدارية	٥٩	٨	١٤	٣٥
بذور الزيوت النباتية والزيوت	١٠٩	٧	٧٨	١٢٤
المواد الخام الزراعية	٧٦	٢٠	١٧	٤٤
المعادن والركائز والفلزات	٢٢٦	١٠٥	٣٦	٥٦
النفط الخام	١٨٤	٢٠	١١	٥٢

المصدر: حسابات أعدتها أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية استنادا إلى دليل الإحصاءات الذي أصدره المؤتمر، وإحصاءات أسعار السلع الأساسية المنشورة على الموقع الإلكتروني للمؤتمر.

ملاحظة: الأسعار بالقيمة الحالية للدولار.

(أ) النسبة المئوية للتغير بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧.

(ب) النسبة المئوية للتغير بين عام ٢٠٠٧ والأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٨.

٦ - وزادت أسعار المشروبات المدارية كمجموعة بنسبة ٦٠ في المائة تقريبا على امتداد الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ وهو ما يرجع أساسا إلى ارتفاع أسعار البن (بنسبة ١٢٥ في المائة). وقد زادت بدرجة أقل أسعار الشاي (١٨ في المائة) وحبوب الكاكاو (١٠ في المائة) اللذين كانت أسعارهما غير مستقرة بدرجة أكبر. وواصلت أسعار المشروبات المدارية ارتفاعها حيث زادت بنسبة ٣٥ في المائة في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٨.

٧ - وزاد سعر بذور الزيت النباتية والزيوت، كمجموعة، بنسبة ١٠٩ في المائة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧. وبعد أن انخفض ذلك السعر بنسبة ١٥ في المائة في عام ٢٠٠٥ بدأت أسعار تلك السلع الأساسية تتجه إلى الارتفاع بشكل متسارع وبلغت الزيادة نسبة ٧٨ في المائة في عام ٢٠٠٧ و ١٢٤ في المائة في النصف الأولى من عام ٢٠٠٨. وكانت العناصر المحركة الأساسية في تلك الزيادات هي فول الصويا وزيت فول الصويا وزيت النخيل فقد ارتفعت أسعار تلك السلع بالترتيب بنسبة ٨٠ في المائة و ٩٤ في المائة و ١٠٠ في المائة، في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧، وبنسبة ٤٩ في المائة و ٦٢ في المائة و ٥١ في المائة، في النصف الأول من عام ٢٠٠٨.

الشكل ٢

أسعار السلع الأساسية: بالقيمة الاسمية والقيمة الحقيقية (الربع الأول من عام ١٩٦٠ إلى الربع الثاني من عام ٢٠٠٨، القيمة ١٠٠ في عام ٢٠٠٠)

(بدولارات الولايات المتحدة)

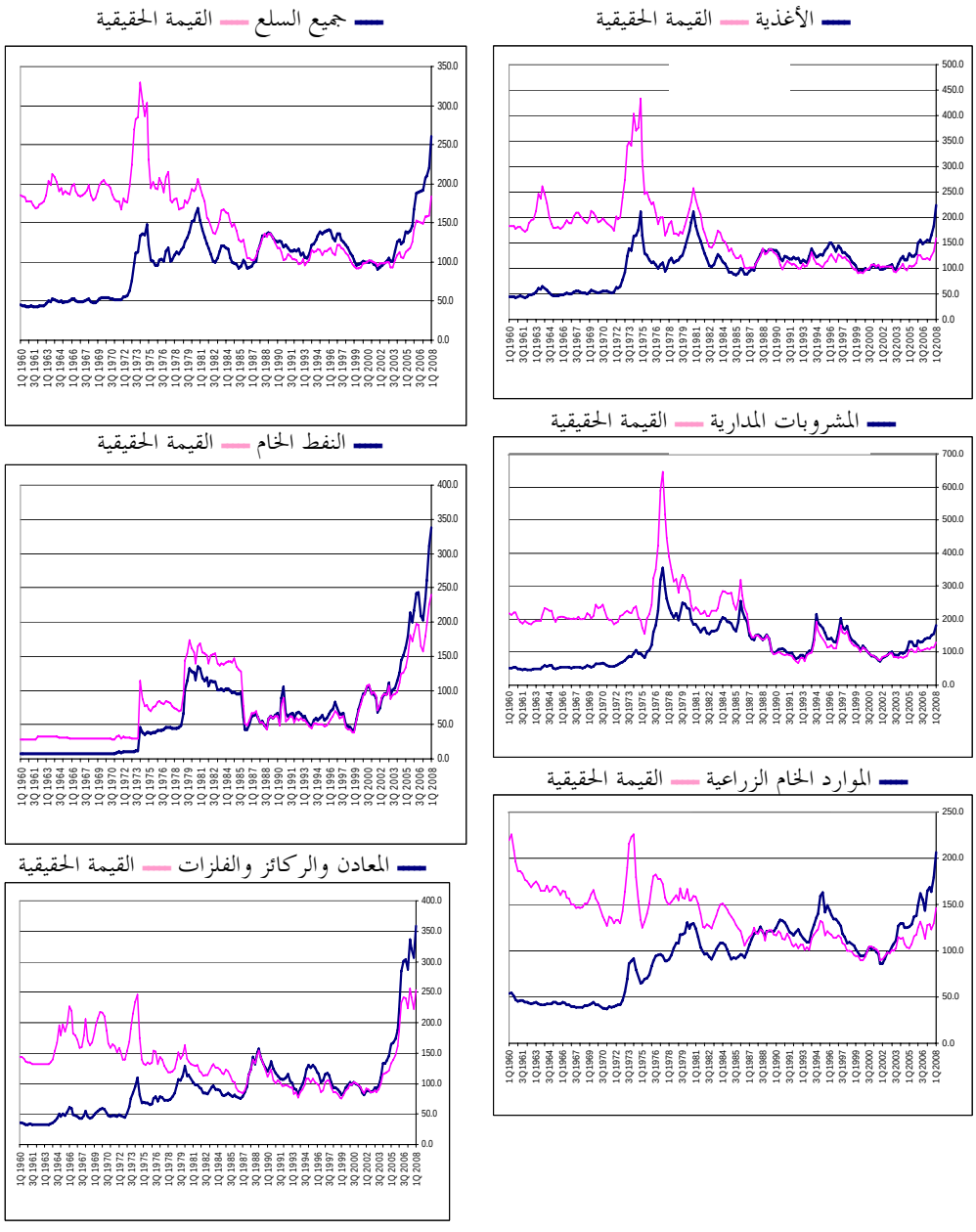

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إحصاءات أسعار السلع، الموقع الإلكتروني للمؤتمر.

٨ - وقد ارتفعت الأرقام القياسية لأسعار الأغذية إلى مستوى لم تصل إليه من قبل حيث زادت بنسبة ٦٢ في المائة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ وبنسبة ٨٤ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠٠٨. وكانت العناصر المحركة الرئيسية هي المحاصيل الغذائية الأساسية، مثل القمح والأرز والذرة، التي زادت أسعارها بالترتيب بنسبة ٧٨ في المائة و ٧٣ في المائة و ٦٩ في المائة، في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧. وفي فترة الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٨، زادت أسعار تلك السلع مرة أخرى بنسبة ٤٨ في المائة و ١٢١ في المائة و ٤٥ في المائة، على التوالي.

منظور تاريخي

٩ - على الرغم من أن الزيادة الكبيرة في أسعار السلع الأساسية هي زيادة ملحوظة فإنه من المفيد أن توضع تلك الزيادة داخل إطار منظور تاريخي. والشكل ٢ يتضمن رسومات بيانية لأسعار فئات رئيسية من السلع الأساسية في الفترة من عام ١٩٦٠ إلى الربع الثاني من عام ٢٠٠٨ بالقيمة الاسمية والقيمة الحقيقية. وكما سيلاحظ فإنه من عام ١٩٨٠ تقريبا إلى الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ تقريبا، كان الرقم القياسي لجميع السلع الأساسية خلاف الوقود آخذا في الانخفاض بالقيمة الاسمية والقيمة الحقيقية معا، وكان الانخفاض بالقيمة الحقيقية حادا بدرجة أكبر. وسجلت أيضا أسعار جميع السلع الأساسية بفئاتها الرئيسية انخفاضا حقيقيا. وبالنسبة لغالبية فئات السلع الأساسية، أدَّى الازدهار الحالي إلى حدوث بعض التحسن في الأسعار بالقيمة الحقيقية إلا أن هذه الأسعار لم تصل بالقيمة الحقيقية إلى أعلى مستوى وصلت إليه على الإطلاق كما هو الحال بالنسبة للأسعار بالقيمة الاسمية. والأسعار بالقيمة الاسمية والقيمة الحقيقية ليست، في الواقع، عند أعلى مستوى وصلت إليه على الإطلاق إلا بالنسبة للبترول وللمعادن والركائز والفلزات. وجدير بالملاحظة أنه على الرغم من الزيادات التي حدثت مؤخرا في الأسعار لا تزال أسعار المشروبات المدارية، بالقيمة الاسمية والقيمة الحقيقية، أقل من المستويات التاريخية التي بلغتها في أواخر السبعينيات ومن المستويات العالية التي بلغتها في منتصف التسعينيات.

باء - أسباب زيادة الأسعار

١٠ - إن القوى المحركة للزيادة الهائلة الحالية في أسعار السلع الأساسية تجمع بين الزيادة في الطلب العالمي، بسبب سرعة النمو الاقتصادي العالمي، وخاصة في آسيا وفي مقدمتها الصين، وبطء استجابة العرض للطلب، إضافة إلى انخفاض مخزونات عدد من السلع الأساسية،

وخاصة النفط والمعادن والفلزات والحبوب. وقد تأثرت، أيضا، أسعار السلع الأساسية بالمضاربة التي يسرتها الزيادة في السيولة في الأسواق المالية الدولية والانخفاض النسبي في أسعار الفائدة والتي يلتمس من ورائها الحصول على عائدات أكبر مقارنة بالأوراق المالية وسندات الديون. والزيادات في أسعار السلع الأساسية التي تحدَّد قيمتها بالدولار ترجع، أيضا، في جانب منها، إلى انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى. وانخفاض قيمة الدولار يؤدي إلى انخفاض الأسعار بالعملة الأجنبية للسلع الأساسية المقدرة بالدولار، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في الطلب. وأخيرا فإن أحد العوامل الرئيسية في الزيادة الحالية في الطلب على بعض السلع الأساسية الزراعية، وخاصة الذرة والبذور الزيتية، وزيادة أسعارها، هو والزيادة في الطلب على أنواع الوقود الحيوي، وهي زيادة ترتبط ارتباطا وثيقا بتطورات أسعار الطاقة.

١١ - ومن ناحية العرض، كانت استجابة الإنتاج للطلب المتزايد استجابة بطيئة، وخاصة بالنسبة للطاقة والفلزات والمعادن. وأدى استمرار انخفاض الأسعار لفترة طويلة، الذي اقترن بفترات انتظار طويلة بالنسبة للاستثمار في مجال التعدين، إلى تباطؤ نمو القدرات لسنوات عديدة، وكان معنى ذلك أنه ليس من الممكن أن يتماشى العرض مع الزيادة الفجائية في الطلب. ونتيجة لذلك جرى السحب من مخزونات الفلزات وهي الآن منخفضة للغاية. وبالنسبة للنفط فإن الزيادة الكبيرة في الاستهلاك العالمي منذ عام ٢٠٠٣ التي في جانب كبير منها (نسبة الثلثين تقريبا) تسببت الصين والهند ومنطقة الشرق الأوسط، قابلتها استجابة بطيئة في مجال العرض ضاعف من أثرها نقص في الإنتاج مرتبط بالاضطرابات الجيوبوليتيكية في بلدان توجد لديها احتياطات كبيرة من النفط. والزيادة في إنتاج البلدان التي ليست أعضاء في منظمة ''الأوبك'' فاقتها الزيادة في الاستهلاك العالمي من النفط كل سنة منذ عام ٢٠٠٣. ومن ثم كان على الدول الأعضاء في منظمة ''أوبك'' سد الفجوة إما بالإنتاج و/أو من المخزونات، مما يترتب هبوط طاقتها الاحتياطية إلى مستويات منخفضة ويخلق في السوق ظروفا خانقة. وظروف السوق تلك مجتمعة مع تركز فائض الطاقة في عدد قليل من البلدان، شكلت ضغوطا أدت إلى ارتفاع أسعار النفط وأيضا إلى زيادة عدم الاستقرار لأن الأسعار تتفاعل بقوة مع الانقطاع الفعلي، أو المتصور، للعرض.

١٢ - وفي القطاع الزراعي، ترجع أسعار السلع الأساسية إلى عوامل عديدة من بينها المعوقات التي تنال من العرض (مثل نقص الإنتاج بسبب ظروف الطقس في بلدان مصدرة رئيسية وانخفاض المخزونات العالمية من الحبوب) والتي تقابلها زيادة كبيرة في استهلاك الأغذية والأعلاف بسبب ازدياد الطلب في البلدان الآسيوية السريعة النمو على المواد الغذائية الغنية بالبروتين، والزيادة الكبيرة التي تحركها السياسة في الطلب على أنواع الوقود الحيوي

التي تنتج من الحبوب الخشنة والزيوت النباتية، مما شكل ضغطا على قطاعي الحبوب البذور الزيتية[1]. وأدى ارتفاع تكاليف الوقود والأسمدة إلى زيادة تكلفة الإنتاج الزراعي، وأسهم في ارتفاع الأسعار. وأدى ارتفاع أسعار الأعلاف بدوره إلى زيادة تكاليف الإنتاج الحيواني، وإلى زيادة أسعار الماشية ومنتجات الألبان. وإضافة إلى هذا اتخذت بعض البلدان المصدرة، كتدبير احتياطي الغرض منه ضمان توافر الإمدادات الكافية بأسعار مستقرة في أسواقها في مواجهة تدهور المحاصيل وتناقص الأرصدة في جميع أنحاء العالم، إجراءات لتقييد الصادرات، وهو ما أدى إلى زيادة محدودية العرض المتاح لتلبية الطلبات التجارية. وكانت لهذا التطور أهمية خاصة في حالة الأرز، يستدل عليها من القفزة الكبيرة في أسعاره منذ عام ٢٠٠٧.

١٣ - وفي الفترة بين الثلاث سنوات والخمس سنوات الأخيرة، أدت الظروف الخانقة والمتوقعة التي شهدتها جميع الأسواق الرئيسية للسلع الأساسية (الوقود والمعادن والأغذية) إلى توقع المزيد من الزيادة في الأسعار، وأفضت إلى زيادة كبيرة في الاستثمارات في أسواق مشتقات السلع الأساسية من مشاركين في سلع أساسية غير تقليدية، سواء من أجل تنويع حافظة الاستثمار أو من أجل المضاربة. ومن المحتمل أن يكون هذا قد أسهم في زيادة أسعار السلع الأساسية في التعاقدات المستقبلية القصيرة الأجل، كما أنه يمثل عاملا إضافيا في الطفرة في الأسعار التي تشهدها أسواق البضائع الحاضرة أو سوق النقد.

جيم - الأثر على البلدان النامية

١٤ - أسهمت الزيادات في أسعار السلع الأساسية في حدوث تحسن كبير في الحسابات الخارجية لبلدان نامية عديدة تعتمد على السلع الأساسية الأولية التي تحقق مكاسب كبيرة في شروط التبادل التجاري بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط وللمعادن. يرد في الجدول ٢ بيان أثر التغييرات في شروط التبادل التجاري في بلدان نامية منتقاة وذلك حسب هيكل الصادرات.

(١) على سبيل المثال، تقدر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن الدعم الذي قدم إلى العرض من الوقود الأحيائي، وإلى استخدامه، في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا في عام ٢٠٠٦ بلغت قيمته ١١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة (انظر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التقييم الاقتصادي لسياسات دعم الوقود الأحيائي، عام ٢٠٠٨). وقد حدث تحول في استخدام الذرة نتيجة سياسات دعم الإيثانول في الولايات المتحدة (أكبر منتج ومصدر للذرة في العالم) من الاستخدام في علف الحيوانات والتصدير إلى إنتاج الإيثانول أساسا. وإنتاج الإيثانول يمثل الآن نسبة ٣٠ في المائة من استخدام الذرة في الولايات المتحدة (كانت النسبة ٦ في المائة في الفترة ١٩٩٩/٢٠٠٠)، في حين أن الحصة التي استخدمت للصادرات انخفضت من نسبة ٢٠ في المائة إلى نسبة ١٦ في المائة، وأن الحصة التي تستخدم في علف الحيوانات انخفضت من ٦٠ في المائة إلى ٤٣ في المائة.

البلدان النامية المصدرة للنفط والمعادن

١٥ - بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ كانت الزيادات في الدخل نتيجة للتغييرات في شروط التبادل التجاري مرتفعة بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط والمعادن حيث تجاوزت نسبة ٧ في المائة و ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن مصدري السلع الأساسية الأخرى قد حققوا، في المتوسط، خسائر. غير أن المكاسب الفجائية عادلتها، جزئيا، في بعض الحالات زيادات في تحويلات الأرباح التي تجريها الشركات عبر الوطنية المشاركة في استكشاف الموارد الطبيعية. وهذا ينطبق، على وجه الخصوص، على البلدان المصدرة للنفط وبصفة خاصة على البلدان المصدرة للمعادن، في أفريقيا وأمريكا اللاتينية حيث تسهم الشركات الأجنبية بحصة كبيرة في إنتاجهما الموجه نحو التصدير (وخاصة في مجال التعدين) وحيث يعتبر نظام الضرائب مؤاتيا للشركات الخاصة التي تعمل في مجال الصناعات الاستخراجية. وكما هو مبين في الجدول ٢، استنزفت المبالغ الكبيرة المدفوعة من الدخل لغير المقيمين الجزء الأكبر من المكاسب المتصلة بشروط التبادل التجاري التي حققها مصدرو المعادن بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦.

الجدول ٢

أثر التغييرات في شروط التبادل التجاري وصافي مدفوعات الدخل على الدخل القومي القابل للإنفاق في مجموعة مختارة من البلدان النامية، المتوسط للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦

(نسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي)

	أثر التغييرات في شروط التبادل التجاري	أثر التغييرات في صافي مدفوعات الدخل	الأثر الصافي
البلدان المصدرة للنفط	٧,٣	-٠,٢	٧,٠
البلدان المصدرة للمعادن ومنتجات المناجم	٥,٧	-٤,٦	١,٢
البلدان المصدرة لسلع أخرى	-٠,٢	-٠,١	-٠,٣

المصدر: حسابات أعدتها أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية استنادا إلى قاعدة البيانات المشتركة للأمم المتحدة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة؛ وقاعدة بيانات ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي؛ وقاعدة البيانات الإحصائية لميزان المدفوعات للجنة الاقتصادية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ ومصادر وطنية؛ وتقديرات لقيمة الوحدة وحجم الصادرات والواردات وضعها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية الأخرى

١٦ - يتضمن السجل بيانات مختلطة بالنسبة للبلدان المصدرة للمنتجات الزراعية. ففي حين أن البلدان المصدرة لبذور الخضروات الزيتية والزيوت، والحبوب، ومنتجات الألبان، وبعض منتجات اللحوم، قد شهدت تحسنا في معدلات التبادل التجاري على امتداد السنوات القليلة الماضية فإنه بالنسبة لبعض البلدان التي تصدر منتجات زراعية مدارية تخطت أسعار وارداتها (مثل الوقود والمواد الغذائية) أسعار صادراتها، ولذلك فإنها تشهد تدهورا كبيرا في معدلات التبادل التجاري. والجدولان ٣ و ٤ يعرضان بعض المؤشرات لأثر ذلك على تكلفة واردات النفط بالنسبة لبلدان مختارة منخفضة الدخل وعلى فاتورة واردات الأغذية للبلدان المنخفضة الدخل التي تزيد قيمة الأغذية التي تستوردها عن قيمة ما تصدره منها.

١٧ - والارتفاع الحالي في الأسعار العالمية لمعظم السلع الأساسية الغذائية والأعلاف الرئيسية له آثار واسعة النطاق تسهم في تضخم أسعار الأغذية، وزيادة درجة انعدام الأمن الغذائي، وخاصة في البلدان الفقيرة. وفي الشهور الأخيرة، شهدت بعض البلدان أعمال شغب مرتبطة بمشكلة الغذاء، ونفذت بعض الحكومات في جميع أنحاء العالم سلسلة من التدابير التي تهدف إلى الحد من الزيادة في أسعار الأغذية المحلية ومنع انخفاض الاستهلاك.

الجدول ٣

تكاليف استيراد النفط كنسبة من مجموع الواردات في بلدان أفريقية منتقاة تقع جنوب الصحراء الكبرى

(نسبة مئوية)

	١٩٩٦-٢٠٠٠	٢٠٠١-٢٠٠٥	٢٠٠٦
بنن	١٣	١٤	١٥
جمهورية أفريقيا الوسطى	٩	١٢	١٤
كينيا	٨	١١	١٣
مدغشقر	٩	١٤	١٨
رواندا	١٣	١٤	١٦
جمهورية تنزانيا المتحدة	٨	١٧	٢٤

المصدر: حسابات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

١٨ - وقد واكب الارتفاع الكبير في أسعار السلع الزراعية تقلب الأسعار إلى حد كبير مقارنة بما كان عليه الحال في السابق وخاصة في قطاعي الحبوب والبذور الزيتية، وهو ما أدى إلى زيادة درجة عدم ضمان العائدات في الأسواق الزراعية. إلا أن تذبذب الأسعار بين ارتفاع وانخفاض هو أمر شائع في الأسواق الزراعية، وبالتالي فإنه يمكن أن تنتهي في نهاية المطاف الفترة الحالية لارتفاع الأسعار، حتى إذا كانت الأسعار تتجه في الأجل الطويل نحو الارتفاع. وإحدى المسائل التي ينبغي أن تُبحث في ذلك السياق هي تقرير كيفية التعامل مع مراحل ''الأزمات'' التي ستشهدها لا محالة دورة الأسعار.

الجدول ٤

فاتورة واردات الحبوب للبلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من عجز في الأغذية

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

المنطقة والنوع	٢٠٠٢-٢٠٠٣	٢٠٠٧-٢٠٠٨
أفريقيا	٦,٥	١٧,٩
آسيا	٧,٠	١٩,٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٠,٣	٠,٩
البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من عجز في الأغذية[أ]	١٤,٠	٣٨,٧
القمح	٧,٨	٢٢,٧
الحبوب الخشنة	٣,٣	٦,١
الأرز	٣,٠	٩,٩

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، التوقعات بالنسبة للمحاصيل ووضع الأغذية (نيسان/أبريل ٢٠٠٨).

(أ) تشمل البلدان التي تعاني من عجز ويقل نصيب الفرد من الدخل فيها عن المستوى الذي يستخدمه البنك الدولي لتحديد مدى الأحقية في الحصول على مساعدة من رابطة التنمية الدولية (أي ٥٧٥ ١ دولارا في عام ٢٠٠٤).

استنتاج

١٩ - لن يتسنى تحديد مدى إمكانية استمرار استفادة البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية من ارتفاع أسعار تلك السلع إلا في ضوء الكيفية التي سيتطور بها الطلب والعرض العالميين فيما يتصل بالسلع الأساسية بمختلف فئاتها. وعلى أي حال فإن الفوائد التي ستحققها البلدان النامية في الأجل الطويل سوف تتوقف على قدرتها على استخدام العائد الأعلى الذي حققته من تصدير السلع الأساسية في تنويع الإنتاج وفي التصنيع. وبتقليل تلك البلدان من اعتمادها على السلع الأساسية ستحمي أيضا حصائل صادراتها من التذبذبات في أسعار السلع الأساسية.

ثالثا – الاقتصاد السلعي العالمي: الحقائق المستمرة، والمسائل المستمدة، وآفاق التجارة في الأجل الطويل

٢٠ – على الرغم من أن الطفرة الحالية في أسعار السلع الأساسية قد أدت إلى تحسن وضع السلع الأساسية الأولية في التجارة العالمية وأحيت الدور المتوقع لتجارة السلع الأساسية في الإسهام في النمو الاقتصادي المستدام وتقليل حدة الفقر في الاقتصاد العالمي فإن الحقائق الرئيسية للاقتصاد السلعي لا تزال قائمة. ويتناول هذا الفرع تلك الحقائق، التي تشمل المسائل المستمدة وآفاق تجارة السلع الأساسية في الأجل الطويل.

ألف – استمرار الاعتماد على السلع الأساسية

٢١ – على الرغم من حدوث تحول ملحوظ على مدى فترة الثلاثين عام الماضية في تكوين صادرات البلدان النامية (كمجموعة) – من سلع أساسية أولية إلى سلع مصنعة (تمثل الآن نسبة ٧٠ في المائة تقريبا من صادراتها). فإن بلدانا نامية عديدة لا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على الصادرات من السلع الأساسية. وكما هو مبين في الجدول ٥ فإن ٩٢ بلدا ناميا تعتمد في الوقت الحالي على السلع الأساسية الأولية فيما يتعلق بنسبة ٥٠ في المائة على الأقل من حصيلة صادراتها. وإذا استُبعد الوقود فإن السلع الأساسية بخلاف الوقود تمثل ما يزيد عن ٥٠ في المائة من متوسط الصادرات السنوية لبلدان يزيد عددها عن ٤٧ بلدا.

الجدول ٥

اعتماد البلدان النامية على السلع الأساسية الأولية

(المتوسطات السنوية للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥)

فئة السلع الأساسية	عدد البلدان النامية التي تستمد نسبة ٥٠ في المائة على الأقل من حصيلة صادراتها من السلع الأساسية	عدد البلدان التي تستمد نسبة تتراوح بين ٢٠ في المائة و ٤٩,٩ في المائة من حصيلة صادراتها من السلع الأساسية
جميع السلع الأساسية	٩٢	٣٨
السلع الأساسية خلاف الوقود	٤٧	٤١
الوقود	٢٥	١٨
الركائز والمعادن	٧	١٣
المواد الخام الزراعية	٣	٦
جميع الأغذية	٢٩	٣٩

المصدر: حسابات لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالاستناد إلى بيانات من قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات تجارة السع الأساسية.

٢٢ - ويختلف الوضع بالنسبة للبلدان التي تعتمد على السلع الأساسية باختلاف السلع الأساسية التي تعتمد عليها هذه البلدان. فالبلدان المصدِّرة للنفط تواجه وضعا غير عادي بالنسبة للطلب والعرض. والطلب على النفط يتسم بأنه غير مرن بدرجة كبيرة بالنظر إلى الدور الأساسي للطاقة بالنسبة لسير الأمور في المجتمع الحديث وفي العمليات الإنتاجية، وإلى انخفاض درجة الجدوى التقنية والاقتصادية للاستعاضة عن النفط بمصادر أخرى للإمداد بالطاقة في الأجل القصير. وفي الوقت نفسه فإن الإمدادات القابلة للاستغلال اقتصاديا ليست متوفرة إلاّ في عدد محدود من البلدان. والوضع بالنسبة لمصدِّري المعادن مماثل، إلى حد ما، للوضع بالنسبة للنفط من ناحية العرض: العرض يحدِّده أساسا مدى وجود رواسب معدنية. غير أن الطلب على المعادن يتماشى بدقة مع دورة المشاريع التجارية وزيادة الطلب على المنتجات الصناعية في البلدان الصناعية والبلدان حديثة العهد بالتصنيع.

٢٣ - وتُصنف البلدان المصدِّرة للسلع الأساسية الزراعية في فئتين: البلدان المنتجة المنخفضة الدخل التي تعتمد على تصدير سلعة أساسية زراعية واحدة، أو عدد من تلك السلع، مثل المنتجات المدارية التقليدية التي ينتجها مزارعون على مستوى محدود، وتنتجها أيضا بلدان متوسطة الدخل دينامية وأكثر تنويعا من حيث ما تصدّره من منتجات زراعية. والمجموعة الأخيرة تشمل عددا محدودا من البلدان النامية، مثل الأرجنتين والبرازيل وتايلند وفييت نام وماليزيا وهي بلدان يتسم تصديرها لسلع أساسية معيَّنة بالجملة (مثل الحبوب والبذور الزيتية) بقدرة تنافسية عالية. وفي الواقع، أصبحت تلك البلدان النامية الأكثر تنويعا في منتجاتها الزراعية على امتداد العقد الماضي، في الوقت أقل اعتمادا على السلع الأساسية.

باء - فخ اعتماد البلدان المنخفضة الدخل على السلع الأساسية

٢٤ - من الأمور التي تنطوي على تناقض أن البلدان النامية المنخفضة الدخل المنتجة للمحاصيل الزراعية متخصصة بدرجة كبيرة في تصدير السلع الأساسية (أي المنتجات المدارية التقليدية) التي انخفض الطلب عليها في أسواق البلدان المتقدمة النمو التقليدية في السنوات الأخيرة. ونتيجة لذلك ظلت حصة تلك البلدان في التجارة العالمية للسلع الأساسية ثابتة، أو بدأت تتقلص، هي وقدرتها على التنويع بإنتاج سلع أساسية ذات قيمة أكبر أو بالتصنيع. وعلى الرغم من أن تلك البلدان متخصِّصة في الصادرات الزراعية فإنها تعد نموذجا للمستورد الصاف للأغذية. والتجمع الأكبر والأوحد من البلدان المعتمدة على السلع الأساسية المندرجة في هذه الفئة موجود في أفريقيا.

٢٥ - ويذكر أن البلدان النامية المنخفضة الدخل التي تعتمد على تصدير سلعة أساسية واحدة - أو عدد قليل منها - تتأثر بشدة من الصدمات التجارية وتواجه حالة لا يمكن

التنبؤ بها على المستويين الجزئي والكلي. وعلى سبيل المثال فإن انخفاض أسعار السلع الأساسية، وعدم استقرارها، لهما تأثير سيء على دخل المزارعين وعلى التوظيف في المناطق الريفية. وهذان العنصران يؤديان أيضا إلى عدم التيقن بالنسبة لمعدلات العائد على الاستثمار، ويُقلِّلان بالتالي من رغبة المزارعين وأصحاب المشاريع في الاستثمار وقدرتهم عليه. ونتيجة لهذا فإنه يوجد نقص في الاستثمار في تحسين الإنتاجية وفي زيادة القيمة. وعلى المستوى الكلي، يؤثر انخفاض أسعار السلع الأساسية وعدم استقرارها تأثيرا مباشرا وسلبيا في كثير من الأحيان على استقرار الاقتصاد الكلي، والرصيد المالي، واستدامة ميزان المدفوعات. فانخفاض عائد الصرف الأجنبي يشكل مزيدا من الضغط الذي يؤثر على مدى توفر العملات الأجنبية، مما يحد من القدرة على الاستيراد، ومن الجدارة الائتمانية الخارجية، ومن إمكانية استدامة القدرة على خدمة الدين الخارجي.

٢٦ - وتواجه البلدان النامية المنخفضة الدخل التي تنتج سلعا أساسية مجموعة مشتركة من التحديات عندما تشارك في الأسواق الدولية. وهذه التحديات تشمل حدوث زيادة هيكلية في العرض بالنسبة للكثير من السلع الأساسية التقليدية التي تصدّرها (وبالتالي انخفاضا في الأسعار)، وتلاشي الأفضليات التجارية نتيجة لتحرير التجارة المتعددة الأطراف والإقليمية (مما يسهم في ظهور صعوبات بالنسبة للاحتفاظ بحصص في الأسواق الدولية)، وانتشار المعايير في الأسواق التقليدية لتلك السلع في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وزيادة التركيز وتقليل المنافسة في سلاسل العرض العالمي للمنتجات التي تعتمد على هذه السلع الأساسية الأولية (وهو ما يجعل إضافة قيمة وزيادة المشاركة في سلاسل القيمة أمرا أكثر صعوبة). ويرتبط بعض من هذه المشكلات بما يجري في النظام التجاري الدولي (انظر الفرع جيم أدناه).

٢٧ - وبالنظر إلى انتشار الفقر وتدني حالة التنمية في البلدان النامية المنخفضة الدخل التي تعتمد على السلع الأساسية الزراعية فإن آفاق التجارة والتنمية لهذه الفئة من البلدان تحتاج إلى اهتمام خاص. وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراء عاجل وذلك بالنظر إلى محدودية التقدّم الذي أحرزته هذه البلدان في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية حتى منتصف المدة (٢٠٠٠-٢٠١٥).

جيم - العوامل الهيكلية والعامة التي تؤثر على وقع إنتاج وتجارة السلع الأساسية على التنمية وجهود تخفيف حدة الفقر

٢٨ - هناك عوامل داخلية وخارجية تؤثر على مدى قدرة قطاعات السلع الأساسية على القيام بدور القوة المحرّكة للنمو في البلدان النامية. والقيود الداخلية تشمل أوجه نقص تتعلق

بالنظام المؤسسي والسياسة والهياكل الأساسية ورأس المال البشري، إضافة إلى مشكلات هيكلية. وعلى سبيل المثال فإنه في قطاعي النفط والتعدين، تكون الروابط بين تلك القطاعات وبقية الاقتصاد غير متطورة في كثير من الحالات. وأدّى أيضا عدم وجود استراتيجيات ملائمة لاستثمار عائدات النفط والتعدين إلى الحد من أثر هذين القطاعين على التنمية. وفي القطاعات الزراعية، تؤدي القيود المتعلّقة بجانب العرض، وخاصة عدم ملاءمة الهيكل الأساسي المرتبط بالتجارة ورأس المال البشري والابتكارات التكنولوجية، إلى تقليل فرص التنويع الرأسي وزيادة القيمة المضافة.

٢٩ - والحواجز التجارية في النظام التجاري الدولي (شروط الوصول إلى السوق ودخوله، وعدم تنظيم الممارسات المناوئة للمنافسة في سلاسل العرض/القيمة الدولية، وعدم القدرة على الالتزام بالمعايير التجارية الدائمة التغير) تحد أيضا من فرص التطوير المستند إلى السلع الأساسية. وعلى سبيل المثال فإن المعدلات القصوى للرسوم الجمركية والتدرج التصاعدي لهذه الرسوم تؤثر أساسا على المنتجات الزراعية. وإضافة إلى هذا فإن الدعم المحلي الكبير الذي يقدَّم إلى الزراعة ودعم الصادرات في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد أدَّيا ليس فقط إلى حدوث انخفاض ومزيد من عدم الاستقرار في أسعار بعض السلع الأساسية المحلية المعروضة في الأسواق العالمية (مثل القطن) بل أيضا إلى تعرض البلدان النامية للإزاحة في أسواق التصدير. وأخيرا فإن إلزام البلدان النامية بتطبيق غالبية القواعد التي تنطبق على البلدان المتقدمة النمو في النظام التجاري المتعدد الأطراف من شأنه أن يقلِّل المرونة في مجال السياسات العامة بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية لتعزيز التنمية التي تعتمد على السلع الأساسية من خلال حوافز محدَّدة الأهداف في مجال السياسات العامة.

دال - بعض المسائل المستجدة في السياسات المتصلة بالسلع الأساسية

٣٠ - هناك بعض المسائل المستمدة التي تؤثر على مدى تحول الزيادة في الطلب على السلع الأساسية وارتفاع أسعارها إلى عوامل تؤدي إلى تحقيق النمو المستدام والتنمية المستدامة والحدّ من الفقر. وتشمل هذه المسائل: توزيع الأرباح المتأتية من ارتفاع الأسعار بين المستثمرين الأجانب والبلدان المضيفة في مجال الصناعات الاستخراجية؛ والحفاظ على بيئة تنافسية في سلاسل عرض السلع الأساسية وأمن الطاقة والأمن الغذائي.

١ - توزيع عائدات الصناعات الاستخراجية

٣١ - يُعتبر نصيب الحكومة في عائدات الأنشطة الموجَّهة نحو التصدير في قطاعات التعدين والنفط والغاز مصدرا للإيرادات يمكن أن تكون له أهميته بالنسبة لتمويل التنمية. وارتفاع أسعار النفط والمعادن والفلزات في السنوات القليلة الماضية أحيا من جديد المناقشة المتعلقة بتوزيع العائدات غير المتوقعة التي تحققت من الصناعات الاستخراجية واستخدام تلك العائدات. وقد كانت الحوافز المالية التي مُنحت للمستثمرين الأجانب موضعا للنقد، وخاصة في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية حيث يعتبر الكثيرون الحوافز، التي طبّقت أساسا خلال فترة انخفضت فيها أسعار المعادن بشكل مستمر حوافز سخية دون وجود ما يدعو إلى ذلك في الوقت الحاضر الذي يشهد ارتفاعا كبيرا في الأسعار. وردا على هذا، نقَّحت بعض البلدان مؤخرا اللوائح المالية ولوائح الملكية الخاصة بها في قطاعي النفط والتعدين[٢].

٢ - التنافس في سلاسل عرض/قيمة السلع الأساسية

٣٢ - في أسواق الاستهلاك الرئيسية، تسيطر شركات تجارة السلع الأساسية، والجهات التي تجهز تلك السلع وتبيعها بالتجزئة (مثل شبكات المجمعات التجارية الكبيرة) على سلاسل عرض السلع الأساسية، وهو وضع يعززه التركيز المستمر من جانب مشتري السلع الأساسية والتجزئة من جانب المنتجين[٣]. وهذا يجعل غالبية المنتجين في البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية ''يتحملون فروق الأسعار'' أو بعبارة أخرى لا يجعل لهم أي سيطرة تذكر على السعر الذي قد يفرض في السوق. وتعد زيادة التركيز في أسواق السلع الأساسية السبب الرئيسي في اتساع الفجوة بين ما يدفعه المستهلكون وما يتلقاه المنتجون مقابل منتجاتهم[٤].

٣٣ - وتشكل عملية تحديد كيفية التعامل مع الاندماجات الكبرى في قطاعات السلع والمسائل المتعلقة بالتنافس في سلاسل العرض/القيمة العالمية تحديا ملحا. وهناك حاجة عاجلة لتعزيز سياسة التنافس في صناعات السلع الأساسية التي تمثل الجهات الفاعلة الرئيسية فيها

---

(٢) انظر الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٧، الفصل ٦.

(٣) في سياق برامج التكيف الهيكلي جرى حلّ مجالس التسويق في عدد كبير من البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية.

(٤) يستدل من ازدياد أرباح الشركات التجارية وشركات التجهيز، على حد سواء، على مدى الفترة التي انهارت فيها أسعار المنتجات المدارية، مثل البن والكاكاو، على أن تلك الشركات قد استفادت من تركُّز السوق.

عددا قليلا من المؤسسات الكبرى التي تسيطر على أنشطة التجارة والتجهيز بالنسبة لتلك السلع في جميع أنحاء العالم.

٣ - أمن الطاقة

٣٤ - يُعتبر الحصول على الطاقة بتكلفة مناسبة أمرا لا غنى عنه بالنسبة للنمو الاقتصادي المستدام وتحسين نوعية الحياة. وفي حين أن أثر الزيادات الحالية في أسعار النفط على البلدان المستوردة الصافية للنفط كان بصفة عامة أقل كثيرا مما كان في الفترتين السابقتين اللتين زادت فيهما أسعار النفط زيادة كبيرة (الفترة ١٩٧٣-١٩٧٤ والفترة ١٩٧٩-١٩٨٣)، فإن الأثر كان أكبر بالنسبة للبلدان النامية. وهذا يرجع، جزئيا، إلى زيادة المرونة في واردات النفط في العالم النامي، وذلك أساسا نتيجة للتصنيع والتوسع الحضري. وفي حين أنه في عام ١٩٧٢ كانت فاتورة واردات النفط في البلدان النامية (باستثناء البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدِّرة للنفط) تمثل نسبة ٠,٨ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي فإنها في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ زادت بنسبة ٣,٥ في المائة، وهو ما يعادل تقريبا ضعف النسبة في البلدان الرئيسية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ولا تزال نسبة الواردات من النفط إلى الناتج المحلي الإجمالي في آسيا أعلى النسب، وتليها البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى (باستثناء جنوب أفريقيا ونيجيريا) على الرغم من أن مستوى التصنيع فيها منخفض بدرجة كبيرة. وكما أشير في الفرع 'ثانيا' أعلاه فإن تعرضت بعض البلدان النامية المنخفضة الدخل المستوردة للنفط بصفة خاصة لأضرار بالغة (انظر الجدول ٣).

٣٥ - وإجمالا، لا تزال درجة الاعتماد على النفط عالية في الكثير من البلدان النامية، حيث لا يزال ١,٦ بليون شخص غير قادرين على استخدام الكهرباء. واحتمال أن تظل أسعار النفط مرتفعة سوف يؤثر تأثيرا سيئا على النمو الاقتصادي وجهود الحدّ من الفقر في البلدان التي لا تشهد ارتفاعا في أسعار صادراتها.

٤ - الأمن الغذائي

٣٦ - أدى ارتفاع الأسعار العالمية للأغذية مع توفر الأغذية لتلبية طلب البلدان التي تُعتبر بلدانا مستوردة صافية للأغذية إلى إثارة عدد كبير من المسائل المتعلقة بالأمن الغذائي. ففي الكثير من البلدان، وحتى في البلدان التي لم يتعرض ميزان المدفوعات فيها لتأثير سيء كانت آثار ارتفاع أسعار الأغذية شديدة الوطأة على الفقراء، وخاصة في المناطق الحضرية. والفقراء ينفقون، نسبيا، الجزء الأكبر من دخلهم على الغذاء (بنسبة تتراوح بين ٦٠ في المائة

و ٧٠ في المائة في العديد من البلدان النامية)، ولذلك فإنه عندما ترتفع الأسعار يكونون هم أكثر الفئات تضررا. والزيادات في أسعار الأغذية الأساسية تصحبها زيادة كبيرة في درجة الفقر. وأعمال الشغب المتعلقة بالأغذية حدثت بالفعل في ما يزيد عن ٣٠ بلدا في الأشهر الأخيرة.

٣٧ - وبالإضافة إلى هذا فإن القيود التي فرضتها مؤخرا على الصادرات الزراعية بلدان منتِجة ومصدِّرة أبرزت أوجه الاختلال في النظام الغذائي العالمي الذي يعتمد فيه العديد من البلدان المستوردة الصافية للأغذية على عدد قليل من البلدان المصدِّرة. وقد أدى هذا إلى إثارة مسائل تتعلق بالاستراتيجيات الملائمة لتفادي حدوث أزمة غذائية في حالات عدم الاستقرار في البلدان المصدِّرة.

٣٨ - وأخيرا فإن الاهتمام بالأمن الغذائي الطويل الأجل آخذ في الزيادة بسبب تناقص الأراضي الصالحة للزراعة (بما في ذلك الموارد المائية) في بعض المناطق نتيجة لتزايد أعداد السكان والتوسع الحضري، وكذلك بسبب التنافس في استخدام الأرض لإنتاج الأغذية وأعلاف الحيوانات والوقود الأحيائي. والتحول إلى الوقود الأحيائي، الذي تدعمه جزئيا الزيادة الكبيرة في أسعار النفط، له بالفعل أثر كبير على استخدام الأراضي الزراعية في البلدان الرئيسية المنتِجة - المصدِّرة. فمثلا الزيادة في مساحة الأراضي التي تُنتج الذرة في الولايات المتحدة من أجل إنتاج الإيثانول قد أزاحت الأراضي التي تُنتج فول الصويا الذي زادت أسعاره زيادة حادة منذ منتصف عام ٢٠٠٦.

هاء - آفاق التجارة في الأجل الطويل: الطلب الجديد على السلع الأساسية

٣٩ - خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين اتجهت أسعار السلع الأساسية نحو الانخفاض، وهو ما كان يرجع أساسا إلى تباطؤ الزيادة في الطلب من البلدان النامية (البلدان المستوردة التقليدية) بالنسبة للعرض. غير أنه منذ عام ٢٠٠٢ تحول ذلك الاتجاه إلى مسار عكسي، مما يرجع بدرجة كبيرة إلى تسارع الزيادة في الطلب من البلدان النامية حديثة العهد بالتصنيع. وعلى هذا فإن إحدى الحقائق الجديدة التي نشأت في هذا العقد الأول من القرن الحادي والعشرين هي أن البلدان النامية بدأت تصبح بلدانا مستهلكة للسلع الأساسية بشكل رئيسي ومتزايد. وترجع الزيادة الكبيرة التي حدثت مؤخرا في أسعار السلع الأساسية بدرجة كبيرة إلى الزيادة السريعة في الطلب من البلدان النامية في آسيا، وخاصة الصين.

٤٠ - وتشير التوقعات إلى أن النمو الاقتصادي القوي في البلدان النامية، وخاصة في آسيا، سوف يستمر بخطى سريعة لمدة عقد من الزمان على الأقل. فمثلا بعد أن تباطأ النمو، إلى حد ما، في الفترة الممتدة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٢ وأصبح متوسط معدلاته السنوية

أقل من ١٠ في المائة بسبب الأزمة المالية الأسيوية، استعادت الصين معدل نموها الذي يزيد عن ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٣ (انظر الجدول ٦). والهند تقترب من تحقيق معدل نمو يزيد عن ١٠ في المائة. وتتجسد ديناميات النمو في سرعة التصنيع والتوسع الحضري المصحوبَين بزيادة في معدلات الاستثمار في الإسكان والبنى الأساسية. وسوف يؤدي النمو القوي المستمر في هذين البلدين الناميين الشاسعي المساحة إلى زيادة الطلب على السلع الأساسية، وهو ما يرجع بصفة خاصة إلى أن هذين البلدين يمران بمرحلة تنمية تزيد فيها درجة استخدام الطاقة والمعادن والمواد الخام. وقد أصبحت الصين، بالفعل، المستهلك الرئيسي لمجموعة كبيرة من المعادن (الصلب، والنحاس، والألومنيوم، والزنك، والقصدير) ولبعض السلع الأساسية الأخرى (القطن والمطاط). وبالمثل فإن ارتفاع مستويات المعيشة سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات من الأغذية، وهو ما يرجع بصفة خاصة إلى التحول إلى نظام غذائي ترتفع فيه نسبة البروتين والزيادة السريعة في استهلاك الأصناف التي كانت تعتبر، عادة، من الكماليات، ومن بينها البن والكاكاو.

الجدول ٦

نمو الناتج العالمي: الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٧

	النسبة المئوية للتغير السنوي					
المنطقة/البلد	١٩٩٥-٢٠٠٠	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
العالم	٣,٣	٢,٧	٤,٠	٣,٤	٤,٠	٣,٨
البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو	٣,٠	١,٨	٢,٩	٢,٣	٢,٨	٢,٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٤,٢	٢,٥	٣,٦	٣,١	٢,٩	٢,٢
البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	١,٨	٦,٨	٧,٣	٦,٥	٧,٢	٨,٢
البلدان ذات الاقتصادات النامية	٤,٢	٥,٦	٧,٢	٦,٧	٧,١	٧,٣
البلدان ذات الاقتصادات النامية: أفريقيا	٣,٤	٤,٩	٥,٦	٥,٧	٥,٦	٥,٩
البلدان ذات الاقتصادات النامية: أمريكا	٣,٠	٢,٤	٦,١	٤,٧	٥,٤	٥,٧
البلدان ذات الاقتصادات النامية: آسيا	٤,٩	٦,٩	٧,٨	٧,٥	٧,٩	٨,١
الصين	٨,٥	١٠,٠	١٠,١	١٠,٤	١١,١	١١,٤
الهند	٥,٨	٨,٣	٨,٥	٨,٨	٩,٢	٩,٧

المصدر: دليل الإحصاءات لعام ٢٠٠٨، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الموقع الشبكي (http://stats.unctad.org/handbook/).

٤١ - ويبين الجدول ٧ أنه فيما بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٧ وعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ زادت أيضا البلدان النامية في الواردات العالمية من السلع الأساسية الرئيسية في مجملها وفي كل فئة رئيسية من فئات السلع الأساسية. وكان للركائز والمعادن، والمواد الخام الزراعية والأغذية القسط الأكبر من الزيادة في حصص البلدان النامية من الواردات العالمية. والزيادة في حصص الواردات هذه تتعلق بآسيا، وخاصة الصين. وعلى الرغم من أن واردات البلدان المتقدمة النمو لا تزال تمثل نسبة ٦٠ في المائة على الأقل من الواردات العالمية من السلع الأساسية، فإنه من المتوقع أن تستمر البلدان النامية التي دخلت مرحلة التصنيع في النمو بمعدل أسرع من معدل نمو البلدان المتقدمة النمو وذلك فيما يتعلق بالسلعة الأساسية بجميع فئاتها الرئيسية، وبالتالي فإنها سوف تواصل دعم زيادة الطلب في أسواق المواد الخام.

الجدول ٧

الأنصبة في الواردات العالمية: الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ والفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥

(النسبة المئوية للواردات العالمية من كل فئة؛ متوسطات سنوية)

	جميع السلع الأساسية		أنواع الوقود		الركازات والمعادن		المواد الخام الزراعية		الغابات		جميع الأغذية		الأسماك	
المنطقة	١٩٩٥-١٩٩٧	٢٠٠٣-٢٠٠٥	١٩٩٥-١٩٩٧	٢٠٠٣-٢٠٠٥	١٩٩٥-١٩٩٧	٢٠٠٣-٢٠٠٥	١٩٩٥-١٩٩٧	٢٠٠٣-٢٠٠٥	١٩٩٥-١٩٩٧	٢٠٠٣-٢٠٠٥	١٩٩٥-١٩٩٧	٢٠٠٣-٢٠٠٥	١٩٩٥-١٩٩٧	٢٠٠٣-٢٠٠٥
البلدان المتقدمة النمو	٦٩	٦٧	٦٨	٦٧	٦٩	٦٠	٦٨	٦٢	٧٧	٧٠	٧٠	٦٩	٨٤	٨٠
البلدان النامية	٢٨	٣٠	٢٨	٣٠	٢٨	٣٧	٣١	٣٦	٢٢	٢٩	٢٧	٢٩	١٥	١٨
آسيا	٢٠	٢٣	٢١	٢٤	٢٤	٣٢	٢٤	٢٩	١٧	٢٥	١٧	١٧	١٢	١٤
الصين	٢	٦	٢	٤	٣	١٣	٥	١٣	٢	١٢	٢	٣	١	٣
الهند	١	٢	٢	٣	١	٢	١	٢	١	٢	صفر	١	صفر	صفر
البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	٤	٣	٤	٣	٢	٣	١	٢	١	١	٤	٤	١	٢
الواردات العالمية (بمليارات الدولارات)	١ ٢٣٦	٢ ١٨٩	٤٣٧	١ ٠٨٧	١٨٢	٣٠٢	١٤١	١٦٠	١٦٨	٧٨	٤٧٦	٦٣٩	٥٣	٧١

المصدر: حسابات لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تستند إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية.

٤٢ - وبالنظر إلى نمو الطلب، الذي ينصب أساسا على الوقود والمعادن والمواد الخام الزراعية، فمن المرجح أن تستفيد البلدان النامية المصدِّرة لهذه السلع الأساسية من الزيادة في الطلب والارتفاع النسبي في الأسعار العالمية لهذه السلع الأساسية. ومن المرجح أن تستفيد البلدان النامية المصدِّرة أيضا من تزايد نصيب البلدان النامية في تجارة السلع الأساسية بكل منها (انظر الجدول ٨).

الجدول ٨

تجارة السلع الأساسية، بما فيها الوقود، فيما بين البلدان النامية حسب المنطقة

(المتوسطات للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ والفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥)

	الصادرات إلى البلدان النامية (النسبة المئوية لمجموع الصادرات من السلع الأساسية)		الواردات إلى البلدان النامية (النسبة المئوية لمجموع الواردات من السلع الأساسية)	
المنطقة	١٩٩٥-١٩٩٧	٢٠٠٣-٢٠٠٥	١٩٩٥-١٩٩٧	٢٠٠٣-٢٠٠٥
أفريقيا	٢٣	٣٠	٤١	٥٦
أمريكا	٣١	٣٣	٥١	٥٣
آسيا	٣٧	٤٨	٥٩	٦٤
جميع البلدان النامية	٣٣	٤١	٥٦	٦١

المصدر: حسابات لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تستند إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية.

٤٣ - غير أنه ليس من المرجح، فيما يبدو، أن يكون النمو في تجارة السلع الأساسية في البلدان النامية كافيا وحده لعكس اتجاه الانخفاض الطويل الأجل في أسعار السلع الأساسية بالقيمة الحقيقية بشكل دائم، ذلك أن نصيب البلدان المتقدمة النمو من الواردات العالمية من السلع الأساسية بجميع فئاتها الرئيسية لا يزال يمثل نسبة تتراوح بين ٦٠ في المائة و ٨٠ في المائة. ومع ذلك فإن حدوث زيادة مستمرة في طلب البلدان النامية على السلع الأساسية من بعضها البعض، وهي زيادة ترتبط بتسارع خطى النمو الاقتصادي، سوف يستمر في توفير فرص إضافية لزيادة صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية، بما يشمل الحصول على قيمة مضافة في سلاسل العرض الجديدة التي يجري تكوينها مباشرة من البلدان النامية المنتجة إلى الأسواق المستهلكة الجديدة في آسيا. وعلى هذا فإنه في الأجلين المتوسط والطويل قد تصبح البلدان النامية المنخفضة الدخل التي تعتمد على السلع الأساسية قادرة على تحقيق مكاسب إضافية من تجارة السلع الأساسية للمساعدة في وضع اقتصاداتها في مسار نمو مستدام يزيد فيه نصيب الفرد من الدخل ويتحقق تقدم في الحد من الفقر.

رابعا – التطورات التي أسهمت في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦١/١٩٠

٤٤ – يخاطب قرار الجمعية العامة ٦١/١٩٠ المتعلق بالسلع الأساسية مجموعة كبيرة من الكيانات تتراوح بين بلدان نامية وبين بلدان متقدمة النمو، وحكوماتها، ومنظمات دولية والقطاع الخاص. وقد اضطُلع بأنشطة في غالبية المجالات التي أشير إليها، بما يتجاوز في بعض الأحيان الطلبات المحددة الواردة في القرار. فمثلا يعيد القرار تأكيد التعهد بالقضاء على الجوع والفقر، وأهمية زيادة مساهمة قطاع السلع الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، ويشير إلى إمكانات تحقيق التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي من أجل تحسين فعالية القطاعات التقليدية للسلع الأساسية ودعم جهود التنويع، ويكرر تأكيد أهمية توسيع التجارة والاستثمار في السلع الأساسية بين بلدان الجنوب، ويعيد تأكيد أن إيجاد بيئة مواتية بشكل فعلي على الصعيدين الوطني والدولي أمر يتطلب، في جملة أمور، وجود حكم رشيد، ويعيد أيضا تأكيد الالتزامات المتعلقة بإدماج البلدان النامية والبلدان الأقل نموا بشكل مجد في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وهي كلها مجالات يعمل فيها الأونكتاد بصفة خاصة على نحو نشط منذ الدورة الحادية والستين للجمعية العامة وذلك على الرغم من أنشطته في بعض المجالات، مثل مكافحة الجوع والفقر والنظام التجاري المتعدد الأطراف، تتداخل مع ولايات منظمات دولية أخرى، مثل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية.

٤٥ – وعمل الأونكتاد بهمة في مجال تقديم المساعدة إلى البلدان النامية في سياق مفاوضات جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعلقة بالزراعة وفي الجهود التي بذلتها الدول النامية غير الأعضاء للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وفقا لبنود وشروط تتلاءم مع أوضاعها. وعمل الأونكتاد أيضا على معالجة أزمة الغذاء العالمية التي نتجت عن الارتفاع الشديد في أسعار الأغذية، وهو يشارك مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومؤسسات ”بريتون وودز“ كعضو في فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي التي وضعت في تموز/يوليه ٢٠٠٨ إطار عمل شامل لمعالجة أزمة الغذاء العالمية بطريقة متماسكة ومنسقة.

٤٦ – ويتضمن إطار العمل الشامل مجموعتين من الإجراءات العاجلة التي تهدف إلى تشجيع التصدي على نحو شامل لأزمة الغذاء العالمية. وتركز المجموعة الأولى على تلبية الاحتياجات العاجلة للفئات الضعيفة من السكان وذلك من خلال: (أ) تعزيز، وزيادة، إمكانية الوصول في حالات الطوارئ إلى المساعدة الغذائية، والتدخلات المتعلقة بالتغذية، وشبكات الأمان؛ (ب) تقديم الدعم من أجل تمكين المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة من زيادة إنتاج الأغذية؛ (ج) إجراء التعديلات الملائمة في السياسات التجارية والضريبية؛

(د) معالجة آثار سياسات الاقتصاد الكلي. وتركز المجموعة الثانية على بناء القدرة على التكيف والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي في الأجل الطويل، وذلك عن طريق القيام بما يلي: (هـ) توسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية؛ (و) زيادة توافر الأغذية بشكل مستمر للمزارعين ذوي الحيازات الصغيرة؛ (ز) تحسين أسواق الغذاء الدولية؛ (ح) تحقيق توافق دولي في الآراء بشأن الوقود الإحيائي. وتقدر الاحتياجات من التمويل الإضافي العالمي المتعلقة بأزمة الغذاء واللازمة للمحافظة على التقدم في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بما يتراوح بين ٢٥ و ٤٠ بليون دولار في السنة.

٤٧ - وقد أهابت الجمعية العامة في قرارها ١٩٠/٦١ بالبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي تعلن أن بمقدورها توفير فرص وصول جميع المنتجات الواردة من أقل البلدان نموا إلى الأسواق دون إخضاعها للرسوم الجمركية ونظام الحصص على أساس دائم أن تقوم بذلك، على نحو ينسجم وإعلان هونغ كونغ الوزاري. ومنذ عام ٢٠٠٧ تعمل عدة دول، من بينها سويسرا والصين والهند واليابان، على تحسين الخطط التي تشمل أقل البلدان نموا وتوسيع نطاق تلك الخطط، أو أنها أدخلت خططا جديدة[٥].

٤٨ - وفي القرار نفسه دعت الجمعية العامة أيضا إلى إتمام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية بنجاح وفي حينها، مع إعمال الأبعاد الإنمائية لبرنامج عمل الدوحة إعمالا تاما. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز في العمل على امتداد فترة الثمانية عشر شهرا الماضية، على تضييق فجوة الخلافات التي ظهرت في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية، وذلك بعدة طرق من بينها عقد اجتماع وزاري مصغر في تموز/يوليه ٢٠٠٨، لم يتمكن أعضاء منظمة التجارة العالمية من التوصل إلى اتفاق بشأن دفع خطة الإصلاح الزراعي قدما. وأحد الآثار التي ترتبت على ذلك هو أن اضطرابات الأسواق الزراعية سوف تبقى دون تغيير وستظل تنال من الجهود التي تبذلها بلدان نامية عديدة من أجل التنويع والتنمية بالاعتماد على السلع الأساسية. ومن المسائل المهمة في عملية الدوحة، وخاصة بالنسبة لبلدان غرب ووسط أفريقيا المنتجة للقطن مسألة المبادرة القطاعية لمعالجة مسائل التجارة والتنمية المتعلقة بالقطن تحديدا على نحو يتسم بالطموح والسرعة ومحدد. والتقدم بشأن مسألة القطن مرتبط بالتقدم في المفاوضات الزراعية. وعلى الرغم من تحسن أسعار القطن مؤخرا فمن اللازم تقليل التشوهات في سوق القطن. وفي جميع الأسواق الزراعية بصفة عامة، ينتقص الارتفاع الحالي لمستوى الأسعار الزراعية من الأساس المنطقي لتقديم قدر كبير من الدعم والإعانات الزراعية.

(٥) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر UNCTAD, *GSP NEWSLETTER*, Number 9، تموز/يوليه ٢٠٠٨.

٤٩ - وشددت الجمعية العامة في قرارها ١٩٠/٦١ على ضرورة قيام البلدان النامية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على السلع الأساسية بتشجيع تنويع وتحرير قطاعي التجارة والصادرات وتعزيز القدرة التنافسية، وشجعت البلدان النامية على أن تقوم، عن طريق الدعم اللازم من البلدان المانحة والمجتمع الدولي، بصياغة سياسات تتعلق بسلع أساسية محددة من أجل الإسهام في تيسير توسيع التجارة وتقليل مدى تعرضها للمخاطر وتحسين مصادر الرزق والأمن الغذائي. ودعت الجمعية أيضا البلدان النامية إلى أن تقوم، بالتعاون مع البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية ذات الصلة، بإعداد برامج متوسطة وطويلة الأجل لتنمية السلع الأساسية تكون موجهة لتعزيز البحوث من أجل تنويع منتجات السلع الأساسية في البلدان النامية وتحسين إنتاج تلك السلع وإنتاجيتها وقيمتها المضافة وقدرتها التنافسية.

٥٠ - ولقد بذلت البلدان النامية عدة جهود في هذا الاتجاه من بينها: الجهود التي بذلها الاتحاد الأفريقي من أجل وضع تصور لرؤية استراتيجية (رؤية التعدين الأفريقية لعام ٢٠٥٠) لإدارة، واستخدام، الموارد الطبيعية لأفريقيا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعجلة للقارة؛ والجهود التي بذلتها بلدان عدة من أقل البلدان نموا من أجل وضع استراتيجيات لتعزيز قدراتها الإنتاجية والتجارية اعتمادا على السلع الأساسية، مما يشمل القيام بذلك في سياق مبادرات تقديم المعونة من أجل التجارة؛ والجهود التي بذلتها بعض البلدان النامية المنتجة للنفط لتنفيذ البرامج الإنمائية الموجهة نحو تنويع قطاعات واقتصادات الطاقة لهذه البلدان.

٥١ - وفي القرار ١٩٠/٦١ أكدت الجمعية العامة، أيضا، أهمية زيادة ما يقدم إلى البلدان النامية من مساعدة تقنية ودعم لبناء القدرات، بما يشمل ما تقدمه المنظمات الدولية والبلدان المتقدمة النمو والقطاع الخاص من مساعدة ودعم، في عدة مجالات، ودعت إلى تحقيق ذلك في عدة مجالات من أجل: وضع التدابير الملائمة والضرورية للوفاء بمتطلبات الأسواق ومعاييرها؛ وبناء القدرات البشرية والمؤسسية، وكذلك تطوير البنية التحتية لتعزيز اتجار البلدان النامية بالسلع الأساسية؛ وتعزيز الزراعة والتنمية الريفية والأنشطة التي تهدف إلى معالجة المسائل المتعلقة بالسلع الأساسية؛ وتنفيذ برامج للتدريب على عمل بورصات السلع الأساسية وللتوعية به. وأبرزت الجمعية أيضا الحاجة الملحة إلى وضع سياسات واتخاذ تدابير دولية داعمة لتحسين سير عمل أسواق السلع الأساسية بما يشمل بورصات السلع الأساسية.

٥٢ - ويتبين من استعراض للأنشطة التي تقوم بها المنظمات الدولية فيما يتعلق بالسلع الأساسية أن تلك المنظمات استجابت، إلى حد كبير، للعناصر المختلفة الواردة في القرار والتي تدخل في نطاق برامج عملها ذات الصلة. مثلا يشارك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة

والتنمية جنبا إلى جنب هذه مع الصندوق المشترك للسع الأساسية ومنظمة الأغذية والزراعة ومركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي في برنامج السلع الأساسية الزراعية لعموم بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي. ويهدف البرنامج إلى تعزيز قدرات البلدان المستهدَفة من أجل وضع، وتنفيذ، استراتيجيات مستدامة للسلع الأساسية يكون من شأنها تحسين الإنتاجية وسبل العيش، وتقليل احتمالات تعرض الدخل للمخاطر بتحسين إمكانات الوصول إلى الأسواق وعوامل الإنتاج والخدمات واستخدامها، مما يشمل تعزيز الوصول إلى أدوات مستندة إلى آليات السوق من أجل الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها دخل المنتجين. وقد نفذ الأونكتاد أيضا أنشطة واسعة النطاق لبناء الثقة والتعاون التقني تتعلق بالسلع الأساسية، من بينها مشاريع تهدف إلى: مساعدة مصدري البلدان النامية على الالتزام بالاشتراطات الصحية واشتراطات الصحة النباتية ومعايير القطاع الخاص (على سبيل المثال، في جمهورية تترانيا المتحدة وغينيا وموزامبيق، وجزر المحيط الهادئ)، ولمساعدة صغار المنتجين على أن تقبلهم المجمعات التجارية الضخمة في السوق (مثلا، بالتعاون مع سلسلة المحلات التجارية الضخمة السويسرية ميغرو ”Migros“)، وإنشاء مواقع لتبادل المعلومات على الإنترنت (www.natural-resources.org/minerals) بشأن أفضل الممارسات في التعدين مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمجلس الدولي للتعدين والفلزات، وإدارة التنمية الدولية (www.goodpracticemining.org) وبلدان أمريكا اللاتينية (www.redlieds.org)، وذلك لمساعدة البلدان الأفريقية في صياغة سياسات لحشد ثرواتها من النفط والغاز، وإعادة هيكلة الصناعة لخدمة أهداف التنمية الطويلة الأجل (عُقد في نيروبي، كينيا، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٧ المؤتمر الحادي عشر المشترك بين الأونكتاد وأفريقيا بشأن النفط والغاز والتمويل)، والتوعية بكيفية عمل بورصات السلع الأساسية (مثلا، من خلال عقد اجتماع للخبراء بشأن دورهم التطويري – في جنيف في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧؛ وبإجراء دراسات حالة تتعلق بأثر بورصات السلع الأساسية الموجودة في البلدان النامية على التنمية)؛ وتقديم الدعم التقني إلى الاتحاد الأفريقي في جهوده لوضع تصور لـ ”بورصة البلدان الأفريقية للسلع الأساسية ومشتقات الأوراق المالية“ وخطة لتنفيذه.

٥٣ - ولقد أبرزت الجمعية العامة، في الفقرة ١٧ من القرار ١٩٠/٦١ ضرورة تعزيز الصندوق المشترك للسلع الأساسية وشجعته على أن يقوم، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد والهيئات الأخرى ذات الصلة، بمواصلة تعزيز الأنشطة التي يشملها حسابه الثاني. وواصل الصندوق المشترك للسلع الأساسية تقديم الدعم إلى البلدان النامية في المجالات المذكورة في القرار. وقد اعتمد الصندوق المشترك

للسلع الأساسية في اجتماع مجلسه التنفيذي الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ أكبر عدد على الإطلاق من مشاريعه، بما يشمل المشاريع التي بدأت تظهر في الوقت الحالي ومشاريع للبدء في تنفيذ خطة عمله الجديدة لفترة الخمس سنوات (٢٠٠٨-٢٠١٢). وبالنسبة لعام ٢٠٠٨، سوف يخصص الصندوق المشترك مبلغا يزيد عن ٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، تقريبا، لتمويل المشاريع. ويجب أن تكون المشاريع جميعها متماشية مع الاستراتيجيات المتعلقة بالسلع الأساسية والتي تحظى بدعم كامل من الهيئات الدولية للسلع الأساسية.

٥٤ - وأخيرا كررت الجمعية العامة في قرارها ١٩٠/٦١ تأكيد دور الأونكتاد في معالجة المسائل المتعلقة بالسلع الأساسية بطريقة شاملة، وأهابت بالجهات المانحة تقديم الموارد المطلوبة لتمكين المؤتمر من الاضطلاع بالأنشطة المتعلقة بهذه المسائل. وأكد المؤتمر الثاني عشر الذي عقد في أكرا، في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ مجددا دور وولاية الأونكتاد فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالسلع الأساسية. وتنص الوثيقة الختامية للمؤتمر الثاني عشر، أي اتفاق أكرا، على أنه ينبغي أن يقوم الأونكتاد بما يلي: (أ) مواصلة القيام بدور رئيسي، بتنسيق ملائم مع الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية الأخرى، بما فيها الهيئات الدولية ذات الصلة المعنية بالسلع الأساسية، من أجل معالجة المشكلات المتعلقة بالتجارة والتنمية والمرتبطة بالاقتصاد السلعي، مع إيلاء الاهتمام الواجب لجميع قطاعات السلع الأساسية، مثل الزراعة والغابات ومصائد الأسماك والمعادن والفلزات والنفط والغاز؛ (ب) رصد التطورات والتحديات في أسواق السلع الأساسية ومعالجة الروابط القائمة بين التجارة الدولية للسلع الأساسية والتنمية الوطنية، وخاصة بالنسبة لتخفيف حدة الفقر؛ (ج) تعزيز الجهود التي يبذلها المؤتمر، في إطار ركائز عمله الثلاث (أي البحث والتحليل، والتعاون التقني، وتحقيق توافق في الآراء)، لمساعدة البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية في الاستفادة من المكاسب الإنمائية التي تحققت من الارتفاع الشديد الذي تشهده حاليا أسعار السلع الأساسية، وفي معالجة مشكلات التجارة والتنمية ذات الصلة بالاعتماد على السلع الأساسية.

٥٥ - وفي هذا السياق، ينص 'اتفاق أكرا' على أنه ينبغي أن يقوم الأونكتاد بما يلي:

(أ) مساعدة البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، وخاصة البلدان التي تنتج سلعا أساسية صغيرة، في جهودها التي تهدف إلى:

- وضع استراتيجيات وطنية للسلع الأساسية، بما يشمل تعميم السياسات المتصلة بالسلع الأساسية في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والإقليمية؛
- بناء القدرة في مجال العرض واكتساب قدرة تنافسية؛

- رفع مستوى سلاسل القيمة وتنويع قطاعات السلع الأساسية؛
- الالتزام بالمعايير التجارية الدولية العامة والخاصة؛
- الوصول إلى المعلومات وقواعد البيانات المتعلقة بالسلع الأساسية؛
- الاستفادة من الفرص المتاحة لتصدير السلع الأساسية في الأسواق الناشئة؛
- مساعدة البلدان النامية، عند الطلب، على بناء القدرات البشرية والمؤسسية؛
- مساعدة البلدان النامية، عند الطلب، على تعزيز وتحسين الشفافية والمساءلة في القطاع العام والقطاع الخاص وقطاع الشركات من أجل تمكين البلدان المعنية من أن تزيد إلى أقصى حد ممكن الفوائد التي تحققها من الصناعات الاستخراجية على أن يراعى، حيثما يكون ملائما، تنفيذ المبادرات ذات الصلة بشأن الصناعات الاستخراجية؛
- إنشاء نظم تسويق فعالة، ودعم الأطر الخاصة بصغار منتجي السلع الأساسية، بما يشمل برامج لشبكات الأمان تكون سليمة من الناحية الاقتصادية؛
- وضع خطط لتمويل السلع الأساسية وإدارة المخاطر (بما يشمل بورصات السلع الأساسية).

(ب) تعزيز التعاون الحكومي الدولي في مجال السلع الأساسية وبناء الثقة بشأن:

- وسائل دمج سياسات السلع الأساسية في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية للتنمية وتخفيف حدة الفقر؛
- السياسات والصكوك ذات الصلة بالتجارة والتي تهدف إلى حل مشكلات السلع الأساسية؛
- الاستثمارات والسياسات المالية من أجل الوصول إلى الموارد المالية للتنمية المستندة إلى السلع الأساسية، بما يشمل الموارد المتعلقة المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونة من أجل التجارة وغير ذلك؛

(ج) الإسهام في إقامة مشاركات فعالة بين أصحاب مصلحة متعددين من أجل تحديد نهج مبتكرة لحل المشكلات المتعلقة بالسلع الأساسية.

٥٦ - وعهد، أيضا، اتفاق أكرا إلى مجلس التجارة والتنمية بمهمة عقد اجتماع خبراء متعدد السنوات بشأن السلع الأساسية. وحسبما تنص عليه الفقرة ٢٠٧ من اتفاق أكرا فإنه ينبغي

أن تقدم اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات ”خيارات عملية ونتائج قابلة للتنفيذ“. وفيما يتعلق بالسلع الأساسية فإن هذا يترتب عليه أن هذه الاستنتاجات ستكون لها أهمية بالنسبة لمعالجة الفرص والتحديات المتعلقة بالمسائل القائمة منذ عهد بعيد والمتعلقة بتجارة السلع الأساسية والتنمية (وهي مسائل محددة في اتفاق أكرا)، ولضمان تحقيق مكاسب إنمائية من الزيادة الكبيرة في أسعار السلع الأساسية.

٥٧ - ونص اتفاق أكرا أيضا على تعزيز الترتيبات التي وضعتها الأمانة لدعم تنفيذ ولاية أكرا المتعلقة بالسلع الأساسية وذلك على النحو التالي:

”بالنظر إلى التحديات الموجودة حاليا في أسواق السلع الأساسية، يحث الأمين العام للأمم المتحدة على تحويل فرع السلع الأساسية الحالي إلى وحدة مستقلة تتبع مباشرة الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في حدود الموارد المتاحة لفرع السلع الأساسية في شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية، مع الإبقاء على ولاية الفرع وأخذ أعمال المنظمات الأخرى ذات الصلة في الاعتبار دون حدوث ازدواجية. ومن خلال التوجيه والقيادة من جانب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ينبغي أن تسهم هذه الوحدة بشكل أكثر فعالية في تطوير الجهود التي تبذلها البلدان من أجل صياغة استراتيجيات وسياسات للتعامل مع التحديات والفرص المتاحة في أسواق السلع الأساسية“.

خامسا - الاستنتاجات

٥٨ - أدى الازدهار الحالي الذي تشهده السلع الأساسية إلى تحسن وضع السلع الأساسية الأولية في عالم التجارة وإحياء الدور الذي يمكن أن تقوم به تجارة السلع الأساسية في الاقتصاد العالمي من حيث الإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والحد من الفقر. غير أنه لا تزال هناك حقائق أساسية بالنسبة للاقتصاد السلعي، وهي حقائق تشمل حدوث تقلبات شديدة في ذلك القطاع، واتجاه أسعار بعض السلع الأساسية، وكذلك الدخل بالقيمة الحقيقية، إلى الانخفاض لفترات طويلة، ومحدودية المكاسب الإنمائية التي تتحقق من الإنتاج وتجارة السلع الأساسية الأولية بالنسبة للعديد من البلدان النامية (وخاصة البلدان المنخفضة الدخل)، ووجود صعوبات مستمرة بالنسبة للتنويع. وهناك عدد من المسائل الناشئة التي لها أثر على مدى تحول زيادة الطلب على السلع الأساسية وارتفاع أسعارها إلى نمو وتنمية مستدامين وتخفيف لحدة الفقر. وهذه المسائل تشمل توزيع المكاسب الناتجة عن ارتفاع الأسعار بين المستثمرين الأجانب والبلدان المضيفة في الصناعات الاستخراجية، والمحافظة على بيئة تنافسية في سلاسل عرض السلع الأساسية وفي أمن الطاقة والأمن الغذائي.

٥٩ - والواقع أن إطار العمل الشامل الذي طُرح في تموز/يوليه ٢٠٠٨ من جانب فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية (المؤلفة من رؤساء وكالات متخصصة وصناديق وبرامج تابعة للأمم المتحدة، ومؤسسات ''بريتون وودز''، وأقسام معينة في الأمانة العامة للأمم المتحدة، والتي يرأسها الأمين العام) يقدم خطة عمل لمعالجة أزمة الغذاء العالمي بطريقة متماسكة ومنسقة مع التركيز على تدابير فورية لتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي العالمي في الأجلين القصير والطويل. وتشكل الوثيقة الختامية للأونكتاد الثاني عشر أي اتفاق أكرا إطارا فعالا لمعالجة المسائل الأخرى المتعلقة بالسلع الأساسية التي استُعرضت في هذا التقرير. ولعل الجمعية العامة تود رصد التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات التي يشملها كل من هذين الإطارين.